تركت مكانها لاحساس متشائم بأن مبادرة المفدال وصلت نهايتها، وان لا مجال، بتاتاً، لاحياء حكومة الوحدة الوطنية (**معاريف**، ١٠/٥/١٩٩٠).

وبالفعل، فقد أبلغ حزب العمل الى المفدال قراره بعدم الاستجابة لمبادرته، لأنه لا يستطيع التنازل عن مبدأ التوازن بين المعراخ والليكود في اطار حكومة الوحدة الوطنية، وعن اعطاء ردّ ايجابي عن اسئلة بيكر (**يديعوت أحرونوت**، ١١/٥/١٩٩٠).

اخفاق، ومهلة جديدة

بعد ان انتهت مبادرة المفدال لاحياء حكومة الوحدة الوطنية الى ما انتهت اليه، تجدّدت المفاوضات بين الليكود والاحزاب المرشّحة للمشاركة في حكومة شامير بهدف الانتهاء من عملية التشكيل في موعد اقصاه يوم الخميس (١٧/٥/١٩٩٠). وبدا انه، على الرغم من اعلان مصادر في الليكود ان تشكيل الحكومة اصبح في «حكم المنتهي»، الاّ انه لا تزال هناك متاعب كثيرة، وعراقيل، تنتظر شامير في طريقه لانجاز مهمته. وبسبب ذلك، توقّع بعض المصادر الصحفية ان يطلب شامير من الرئيس هيرتسوغ منحه مهلة ثلاثة أسابيع اخرى، لكي يتمكّن من تشكيل الحكومة (**هآرتس**، ١٣/٥/١٩٩٠). وقد أعرب شامير عن هذا الاحتمال خلال لقاء مع طاقم مفاوضات المفدال، حيث كرر تأكيد عزمه على تشكيل حكومة ضيّقة القاعدة برئاسته: «اذا نجحنا في ذلك، فسوف نعرض الحكومة على الكنيست في هذا الاسبوع؛ واذا لم نتمكن، فسوف نطلب مهلة جديدة» (**عل همشمار**، ١٤/٥/١٩٩٠).

وبالفعل، فالمفاوضات التي أُجريت مع مختلف الشركاء المحتملين لم تنجح في تذليل العقبات التي تعترض سبيل الحكومة، بسبب التناقضات التي برزت بين الشركاء حول حصة كل منهم في الحكومة الجديدة. ووفقاً لما أورده بعض المصادر الصحفية، في سياق اجماله للمطالب الائتلافية، اتضح ان الجزء الاكبر من تلك العقبات تمحور في عملية توزيع الحقائب، الاّ فيما ندر (**هآرتس**، ١٨/٥/١٩٩٠).

اخفاق شامير في تشكيل حكومة برئاسته، خلال المهلة الاولى، طرح، من جديد، امكان الدعوة الى تقديم موعد الانتخابات، حيث ذكرت مصادر صحفية ان شامير تداول، في هذا الشأن، مع بعض المقرّبين منه، بسبب العراقيل التي تسبّبت بها الكتل المرشحة للمشاركة في الائتلاف الحكومي، وكذلك بسبب الضغوط التي مارستها فعاليات في الليكود للحسم في موضوع توزيع الحقائب على وزراء الليكود. لكن مصادر أخرى في الليكود استبعدت هذا الامكان، «لأنه في اللحظة التي سينظر شامير في هذا الامكان، فانه سوف يدفع الاحزاب الدينية ـ الاصولية الى احضان المعراخ» (**يديعوت أحرونوت**، ٢٠/٥/١٩٩٠).

في المقابل، قال المعلّق الصحفي، دان مرغليت، انه يتوقع ان يواصل شامير اسلوب المماطلة الذي انتهجه منذ تكليفه بمهمة التشكيل، لأنه «ليس في عجلة في أمره»، «فعلى وجه العموم» ـ على حد تعبير مرغليت ـ «فهو معني بأن تشكّل الحكومة في اللحظة الاخيرة من فترة التفويض الثانية. ففي الليلة التي لا ليلة بعدها، سيتقدم شامير باقتراحه بشأن تشكيل الحكومة الى مركز الليكود للمصادقة عليه دون أية تحفّظات، تحت وطأة التهديد بخطر ضياع السلطة وتقديم موعد الانتخابات، وربما انتقال التكليف الى رابين، ومن يدري ـ لا سمح الله ـ الى بيرس». وأضاف مرغليت ان الوضع الحالي (أي وضع الحكومة الانتقالية) مريح لشامير، حيث يتيح له التهرب من اتخاذ قرارات في العديد من القضايا الملحّة المعلّقة على غير صعيد، وبالأساس «ليس هناك ما يوجب التماحك حول الخطوط الاساسية للائتلاف المقبل، التي تتضمّن رفضاً قاطعاً لخطوات بيكر ولقاء مع الفلسطينيين في القاهرة. وان كان هناك دليل على ان شامير قد سلّم بالمأزق السياسي، وبحالة العزلة الدولية، فان ذلك يجد تأكيداً له في مسودة الخطوط الاساسية التي تنصّ على ان مبادرة السلام ستتواصل، من خلال التمسّك بـ «' كل اجزائها' ، وهي صيغة تحمل، في طياتها، اخطار القضاء عليها نهائياً» (**هآرتس**، ١٧/٥/١٩٩٠).

توقّعات صحفية

على هذا الصعيد، الملاحظ ان معظم المعلّقين، وعلى الرغم من تعثر جهود شامير خلال مهلة التفويض الاولى، لم يستبعد امكان نجاح شامير